العرب في اسرائيل بعد عدوان ١٩٦٧

حبيب قهوجي

عانت الاقلية القومية العربية التي بقيت في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ ، كثيرا من سياسة الكبت والاضطهاد والتشريد التي دأبت الحكومة على ممارستها ضدها ، وبالرغم من نضالها وصمودها فانها لم تستطع ان تؤدي الى احداث تغيير جذري فيها ، وانما كانت قد استطاعت في أحيان كثيرة عرقلتها . ولقد تمادت السلطات بتصميم في انتهاج تلك السياسة وامعنت في تحقيق ما ترمي اليه من أهداف تتنافى مع أبسط حقوق الانسان ومع المبادىء التي أقرتها المحافل الدولية من جهة ، وتتعارض مع تعهداتها والتزاماتها الدولية من جهة أخرى . وقد استهدفت الحكومة الاسرائيلية تذويب الكيان القومي للمواطنين العرب ، تمهيدا للقضاء على وجودهم العربي ذاته في البلاد. ولقد استهدف التخطيط الاسرائيلي الصهيوني حتى قبل قيام الدولة في جعلها يهودية خالصة ارضا وسماء . وبوحي من هذه الاهداف ، وتحقيقا لها ، وضعت الحكومة سياستها ازاء المواطنين ، الذين بقوا في وطنهم بعد عام ١٩٤٨ ، رغم ما تعرضوا له من اخطار ، نتيجة للتصرفات التي مارستها ضدهم مختلف التشكيلات الصهيونية العسكرية ابتداء من مجزرة دير ياسين حتى مذبحة عيلبون . ولقد تجلت هذه السياسة في القوانين التي طبقت على هؤلاء العرب والتي كان من ابرزها قوانين الطوارىء العسكرية التي خضع لها العرب مدة ١٨ عاما والتي استهدفت تمكين السلطات الصهيونية من الاستيلاء على الاراضي العربية والسيطرة على الاقتصاد العربي في البلاد ، وممارسة نوع من الاذلال النفسي على المواطنين حتى يصبحوا أدوات طيعة لتنفيذ مآربها والتخاذل عن التصدي لتلك المآرب ، وخلق جيل مسلوب الارادة ، ضعيف الايمان بأمته وشعبه ، يعيش لهموم يومه ، عازفا عن المشاركة في النضال من اجل الحفاظ على كيانه القومي . ولقد تمكنت السلطات بتطبيق مجموعة من القوانين من الاستيلاء على حوالي مليون دونم ارض من اصل ١٤٦٥٠٠٠٠ دونم كانت تملكها الاقلية العربية في اوائل عهد الاحتلال . كما ان السلطات الاسرائيلية عاملت العرب كمواطنين من الدرجة الثانية . ومع انهم يقومون بدفع جميع الضرائب المفروضة عليهم ، واحيانا يدفعون اكثر مما يستحق عليهم نتيجة لتقديرات عالية ، ومع انهم يؤدون جميع التزاماتهم كمواطنين في الوطن ، ما عدا الخدمة العسكرية ، فان نسبة الوظائف التي يشغلونها في البلاد هي فقط ١،٥ ٪ . وهم في هذه المناصب التي يشغلونها لا يرتقون الى المناصب العليا ، بالرغم من توفر الكفاءات التي تؤهل بعضهم لذلك ، وبالرغم من ان نسبتهم العددية تساوي ١٢ ٪ من مجموع سكان اسرائيل . وعلى سبيل الدقة فان عدد الموظفين العرب برتب عالية في الدوائر الرسمية بلغ بموجب احصائيات جرت بعد عام ١٩٦٧ اربعة موظفين عرب فقط .

وتمتد سياسة التمييز الى كل مجالات الحياة العامة في الوسط العربي . ففي مجال الخدمات لا يزال القسم الاكبر من القرى العربية محروما من مشاريع مياه الشرب والكهرباء والطرق المعبدة . كما ان الخدمات الصحية لا تستفيد منها قرى عربية كثيرة . وفي مجال المجالس المحلية والبلدية لا يزال اكثر من ٦٠ ٪ من القرى العربية محروما منها . وفي مجال الزراعة تمييز من حيث القروض والخدمات الفنية والالات وغيرها مما جعل انتاج الدونم عند المزارع اليهودي يصل اضعاف ما هو عليه في الناحية العربية . وكذلك امتد التمييز حتى شمل اسعار المنتوجات الزراعية ، كالزيت والتبغ . اضف الى ذلك ان المساعدات التي تدعي الحكومة